

بنات لبون وحقته وفي مائة واربعين بنت لبون وحققتان وفي مائة
وخمسين ثلاث حقاق وفي مائة وستين اربع بنات لبون وحققتان
وفي مائة وتسعين ثلاث حقاق وبنات لبون وفي مائتين اربع
حقاق وخمسة بنات لبون لانهما اربع خمسين وخمسة اربع خمسين
والحققتان خمسة احوال الاول ان يجد عنده كل العاجب بلعد المسابين
دون الاخر فيجده سواء عدم جميع الاخرام بعينه ام وجده جميعا
اذ كل من الناقص والمعيب كالمعدوم ولا يكلف تحصيل الاخر
وان كان اعطى لان المغيرين شيئين اذ تعدر عليه احدهما
تقنين الاخر ويمتنع الصعود والنزول بل الجبران اذ لا ضرورة
اليه والتشقيص لانه عيب فلو اخرج حققتين وثلاث بنات
لبون او حققة واربع بنات لبون بل الجبران جاز لانها التفتيح
الثاني ان يجد عنده كل الواجب بكل من المسابين فيتعين اخرج
الاغبط منها فان اخرج غيره فان كان بنته ليس من المالك او
تقصير من الساعي لم يجز فحلي الساعي رده ان كان باقيا وقيمتها
وقيمته ان كان مالفيا والزكاة جالها والاجاز اخطا المالك والبي
اجزا المكن يجب مقدار التفاوت بينه وبين الاغبط اذا
كانت قيمة بنات اللبون اربعماية وخمسين وقيمة الحقائق
وقد اخذت اربعماية فقدرة التفاوت ضنون ولا يتعين تحصيل
شخص به وان تكلف منه بل يتخير بينه وبين اخرج الاخر
وان كانت من غير حريم الواجب له فعرض المساواة قال في
كاملها وقد يجوز ذلك لعروض صدورة كافي الشاة الواجب

في

لذا لم يعد بنفسها كما لو
بنت في ارضها ولا في
اللبون لا في المالك ولا في
فانه يدفع قيمتها

في خمس من الابل فانه يدفع قيمتها ونسبه في المهران عليها قضية
ذلك انه لا نتقال حينئذ الي بنت اللبون غير واجب بل يجوز ان
يعطى القيمة وعليه ان ذلك يجري في سائر اسنان الزكاة التي
قال شيخ الاسلام ويقتل ان يقال حمل ذلك اذا اخذوا الصعود
والنزول مع الجبران انتهى وقضية ايضا انه لا يجوز دفع
قيمة ابن اللبون اذا كانت اقل وهو متجه وحمل وجوب مقدار
التفاوت كما جتته السبكي اذا كان غلطا الساعي في الاجتهاد
قاله دون ما اذا اقتضى رايه موافقة ابن سراج في غير الاغبط
وكان ما ذواله في ذلك من جملة الامام الثالث ان لا يجزئ
من الواجب بل احد من المسابين او يجدهما معيبين او نفسين
ولم يسج بهما فهو مخير بين تحصيل ما شامهما وان كان غير الاغبط
وبين نزوله عن بنات اللبون الي خمس بنات محاض مع دفع خمس
جبرانات او صعوده عن الحقائق الي اربع جذاع مع اخذ اربع
جبرانات قال شيخ الاسلام وظاهرا انه يجوز له ان يجعل الحقائق
اصلا وينزل الي اربع بنات لبون يحصلها ويدفع اربع جبرانات
وانه لا يجوز ان يجعل بنات اللبون اصلا ويصعد الي خمس حقاق
ليخذ خمس جبرانات لانه في هذه قصد حصل الواجب فليس
له العدول الي الجبران بخلاف الاول وكلامه يقتضي ذلك انتهى
وهو ظاهر خلاف الما وقع البلقيني وليس له ان يجعل الحقائق
اصلا وينزل الي بنات المحاض مع دفع ثمان جبرانات ولا ان يجعل
بنات اللبون اصلا ويصعد الي الجذاع مع اخذ عشر جبرانات

اقد